الأمم المتحدة S

Distr.
GENERAL

S/RES/1059 (1996)
31 May 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٥٩ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٧١
المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الحالة في ليبريا، ولا سيما القرار ١٠٤١ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/362) بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا،

وإذ يشدد على أن تصاعد العنف يعد انتهاكا لاتفاق أبوجا (S/1995/742، المرفق)، ويعرض عملية السلم للخطر البالغ،

وإذ يقتنع اقتناعا راسخا بأهمية أن تكون مونروفيا ملاذا آمنا، وإذ يلاحظ بوجه خاص ما تم مؤخرا من نشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في المدينة على نطاق واسع،

وإذ يؤكد مرة أخرى أن مسؤولية تحقيق السلم والمصالحة الوطنية تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبريا وقادته،

وإذ يثني على الدور الايجابي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في جهودها المتواصلة لإعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبريا،

وإذ يحيط علما باعتماد وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ لآلية لإعادة ليبريا إلى اتفاق أبوجا،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأفريقية التي ساهمت وتساهم بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا،

وإذ يثني أيضا على الدول الأعضاء التي أيدت عملية السلم وأيدت فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لليبريا،

وإذ يشدد أيضا على أن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لا يمكن أن يتحقق إلا بالتزام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بتأمين سلامة المراقبين العسكريين التابعين للبعثة وموظفيها المدنيين،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦؛

٢ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦؛

٣ - يسلم بأن تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع يبرر قرار الأمين العام خفض قوام البعثة مؤقتا؛

٤ - يحيط علما بنية الأمين العام إبقاء عمليات نشر البعثة على مستواها الحالي ويطلب إليه إبلاغ مجلس الأمن بأي زيادة كبيرة معتزمة في عدد الأفراد الذين سيتم نشرهم رهنا بتطور الحالة الأمنية على أرض الواقع؛

٥ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء انهيار وقف إطلاق النار، واستئناف الأعمال العدائية، وامتداد رقعة القتال إلى منطقة مونروفيا وضواحيها التي سادها الأمان من قبل؛

٦ - يدين جميع الهجمات ضد أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمنظمات والوكالات الدولية المقدمة للمساعدة الإنسانية، فضلا عن أعمال نهب معداتها وإمداداتها وممتلكات أفرادها، ويطلب إعادة الممتلكات المنهوبة فورا؛

٧ - يطالب مرة أخرى بأن تحترم الفصائل في ليبريا على نحو تام مركز أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فضلا عن المنظمات والوكالات الدولية التي تقدم المساعدة الإنسانية في كامل أنحاء ليبريا، ويطالب كذلك بأن تسهل هذه الفصائل عمليات توريد تلك المساعدة، وبأن تمتثل على نحو تام لقواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛

٨ - يطلب من الأطراف الليبرية أن تقوم على نحو كامل وعاجل بتنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات التي سبق أن تعهدت بها، ولا سيما اتفاق أبوجا ويطالبها في هذا الصدد بالقيام من جديد بإحلال وقف شامل وفعال لإطلاق النار وسحب جميع المقاتلين والأسلحة من مونروفيا والسماح بنشر أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا واعتبار مونروفيا من جديد ملاذا آمنا؛

٩ - يشدد على أن استمرار دعم المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبريا، بما في ذلك مشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، مرهون بإثبات الأطراف الليبرية التزامها بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية واستيفاء الشروط المبينة في الفقرة ٨؛

١٠ - يشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبريا؛

١١ - يشير إلى التزام جميع الدول بالامتثال على نحو تام للحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية لليبريا، وإبلاغ جميع حالات انتهاك هذا الحظر إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥؛

١٢ - يشجع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا على القيام، أثناء الإعداد لمؤتمر القمة، بالنظر في طرق ووسائل دعم فريق الرصد التابع للجماعة، وإقناع قادة الفصائل باستئناف عملية السلم؛

١٣ - يحث جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة المالية والسوقية وغير ذلك من أشكال المساعدة دعما لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لتمكينه من أداء ولايته؛

١٤ - يدعو فريق الرصد إلى توفير الأمن لمراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وموظفيها المدنيين وفقا للاتفاق المتعلق بدور ومسؤوليات كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع لدول غربي أفريقيا، في تنفيذ اتفاق كوتونو (S/26272)؛

١٥ - يعرب عن تأييده لقرار وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بعدم الاعتراف بأي حكومة تتولى السلطة في ليبريا عن طريق استعمال القوة؛

١٦ - يحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعم إضافي لعملية السلم في ليبريا بالمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء مجلس الأمن على اطلاع وثيق بشأن الحالة في ليبريا، ويعرب عن استعداده، إذا ما تدهورت الحالة، للنظر في التدابير التي يمكن اتخاذها ضد الجهات غير المتعاونة من أجل استئناف عملية السلم؛

١٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

- - - - -